

## نحو تطبيق نظام مالي إسلامي: دراسة حالة الجزائر

## Towards an Islamic Financial System: A Case Study of Algeria

دراعو عزالدين<sup>1</sup>، حاكمي بوحفص<sup>2</sup><sup>1</sup>جامعة محمد بن احمد وهران 2، الجزائر، govakoof@yahoo.fr<sup>2</sup>جامعة محمد بن احمد وهران 2، الجزائر، dr-bouhafs@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2019/08/26

تاريخ القبول: 2019/04/21

تاريخ الاستلام: 2019/04/06

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي، والذي عرف استخدامه انتشارا واسعا، بدءا من المصارف الإسلامية وصولا إلى السوق المالي الإسلامي، معتمدا في ذلك على جملة من الأدوات والمبادئ التمويلية القائمة على المشاركة بدلا من سعر الفائدة. ومن جهة أخرى، فإننا نهدف إلى دراسة حالة الجزائر ودرجة تبنيتها للمالية الإسلامية.

كما توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تتمثل في سعي الجزائر مؤخرا إلى تبني المصرفية الإسلامية عن طريق إصدار نظام خاص بفتح الشبايك التشاركية وكذا إعطائها الصفة القانونية اللازمة. بالإضافة إلى فعالية البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. كما توصلت الدراسة أيضا، إلى قرب تبني المجلس الإسلامي الأعلى كهيئة شرعية وطنية، مهمتها مراقبة مختلف العمليات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحضير لإطلاق خدمات التأمين التكافلي وكذا الصكوك الإسلامية.

كلمات مفتاحية: النظام المالي الإسلامي، المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، السوق المالي الإسلامي.  
تصنيفات JEL: G20، G21.

## Abstract:

The purpose of this study is to specified the Islamic financial system, which know a large development via Islamic banks and Islamic financial markets, while basing on a different products and principles of participative financing. In addition, this study aims to diagnosis the Islamic finance in

Algeria.

The study also found an important result, when Algeria attempt to adopt Islamic banking by issuing a special system for opening participatory windows and giving it the necessary legal status. The study also concluded that the Supreme Islamic Council is being adopted as a national Shariah board, in order to control all the Islamic financial operations. Also, the preparation for the launch of Takaful insurance services and Sukuk.

**Keywords:** Islamic financial system, Islamic banks, insurance takaful, Islamic financial markets.

**Jel Classification Codes:** G20, G21.

## 1. مقدمة:

تعرف الصناعة المالية الإسلامية رواجاً كبيراً في مختلف المجتمعات المسلمة وغير المسلمة من جهة، وكذا الدول النامية أو المتقدمة من جهة أخرى. فحسب حجم التمويل المعلن عنه سنة 2015 من طرف مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، فإن حجم الأصول أصبح يعادل 2 تريليون دولار، مع تسجيل سيطرة الأصول المصرفية وكذا الصكوك على قطاع التمويل الإسلامي، وكذا هيمنة عدة دول على هذا القطاع مثل: ماليزيا بـ: 414 مليار دولار ودول مجلس التعاون الخليجي بـ: 922 مليار دولار، وإيران بـ: 434 مليار دولار. في حين تبقى دول أخرى ومن مختلف القارات تسعى جاهدة لاستقطاب وتطوير الصيرفة الإسلامية لديها. علماً أن نمو الأصول الإسلامية في العالم مرشح ليلعب 3.5 تريليون دولار سنة 2021. (Reuters, 2017, صفحة 8)

من جانب آخر، فإن النظام المالي الإسلامي أثبت كفاءته وقدرته على مواجهة الأزمات المالية العالمية (أزمة الديون 2008 نموذجاً)، وذلك بفضل التركيبة المميزة له والتي تتشكل أساساً من مؤسسات ونظم وتقنيات تسمح بالقيام بعمليات التمويل والاستثمار دون العمل بسعر الفائدة (الربا). بالإضافة إلى دخول النظام المالي الإسلامي في مرحلة التطوير والبحث، وهو ما سمح بتكوين الموارد البشرية اللازمة للقيام بعمليات التوسع والانتشار.

في هذا السياق، وعلى غرار العديد من الدول، تبنت الجزائر مؤخرًا الصيرفة الإسلامية، فبالرغم من

وجود بنكين إسلاميين فقط وشركة تأمين تكافلي وحيدة، إلا أن فرص تطبيق نظام مالي إسلامي في الجزائر تبقى قائمة، خاصة إذا علمنا أن البلد يتوفر على مجلس إسلامي أعلى وعلى مؤسسات إسلامية للتمويل غير الربحي كالزكاة والوقف، دون أن ننسى الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية.

### 1.1. الإشكالية:

اعتمادا على التقديم السابق، فإننا نطرح الإشكالية التالية: ما هي فرص تطبيق نظام مالي إسلامي

في الجزائر في ظل وجود منظومة مالية تقليدية؟

### 2.1. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث، فإننا نقترح الفرضيات التالية:

- النظام المالي الإسلامي قادر على توفير البدائل التمويلية اللازمة للقيام بعملية التحول أو محاكاة النظام المالي التقليدي، معتمدا في ذلك على جملة من المؤسسات المالية والمبادئ التمويلية وكذا مختلف القوانين الشرعية؛
- قابلية النظام المالي الجزائري الحالي لتبني المالية الإسلامية إذا ما توافرت الشروط الشرعية، القانونية والاقتصادية.

### 3.1. المنهجية:

لتحرير هذه الدراسة، فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص الجانب النظري، حيث ساعدنا ذلك على معرفة المفهوم الحقيقي للنظام المالي الإسلامي وكذا مختلف مكوناته، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استعنا بمنهج دراسة الحالة والذي سمح لنا بدراسة وتحليل وضعية النظام المالي الجزائري، وكذا استعداده لتبني المالية الإسلامية.

### 4.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تقديم المفهوم الحديث للنظام المالي الإسلامي والذي يحاكي إلى حد كبير تركيبة النظام المالي التقليدي؛

- عرض أهم مكونات النظام المالي الإسلامي والمتمثلة في المصارف الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، وكذا سوق رأس المال الإسلامي؛
- تبيان أهمية المؤسسات المالية الإسلامية ومدى فعاليتها في استقطاب مستويات عالية من الادخار العالمي؛
- إعطاء لمحة عن النظام المالي الجزائري الحالي ومدى استعداده لاستقطاب الاستثمارات الخاصة بالتمويل الإسلامي؛
- تسليط الضوء على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر ومدى نجاعتها؛

## 2. الجانب النظري: النظام المالي الإسلامي

### 1.2 مفهوم النظام المالي الإسلامي:

ظهرت عدة تعريفات تشخص وتحدد المفهوم البسيط للنظام الإسلامي، حيث يعرفه احمد طه العجلوني بأنه: " مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يكون من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويكون من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتكامل مع السياسة المالية العامة ومؤسسات الزكاة والوقف وغيرها من المؤسسات العامة، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المالية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع " (العجلوني، 2014، صفحة 36). فمن خلال هذا التعريف نجد أن النظام المالي الإسلامي يحاكي إلى حد كبير النظام المالي التقليدي من ناحية الوظائف والأهداف، في حين أنه ينفرد بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تتميز بالنزاهة والأخلاق في المعاملات، بالإضافة إلى إدراج أنواع جديدة من المؤسسات كالزكاة والوقف، و أيضا عدة خدمات مالية أخرى.

في حين يعرف عوف محمد الكفراوي النظام المالي الإسلامي بأنه: " مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال والملكية الخاصة وكيفية الحصول عليها وطرق ذلك، وكيفية التصرف فيها وبالمالية العامة وكيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة والمتعددة وكيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية " (الكفراوي، 2006، الصفحات 15-16). والملاحظ

في هذا التعريف أن النظام المالي الإسلامي يستمد قواعده وأهدافه من الشريعة الإسلامية، وهو بذلك يعتبر الأصل لا التقليد.

## 2.2 مكونات النظام المالي الإسلامي

### 1.2.2. المصارف الإسلامية:

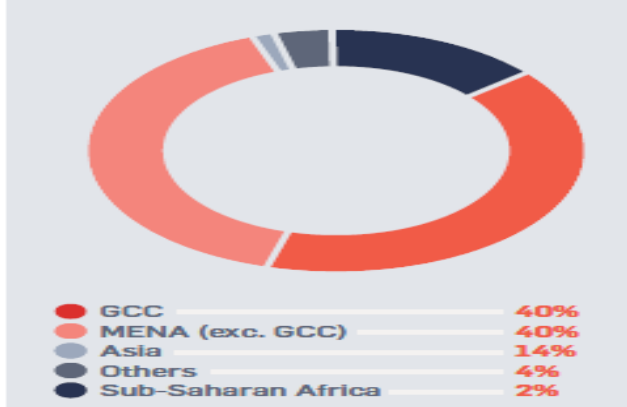
إن تحقيق وتنفيذ وظائف حيوية للنظام المالي الإسلامي كالادخار والائتمان يستدعي توفر ووجود المصارف الإسلامية، فهي تساهم في عمليات خلق النقود وإمداد الاقتصاد بالمال اللازم لتمويل المشاريع، وذلك جنبا إلى جنب برفقة البنوك التقليدية، بل وقد توجد منافسة بينهما أيضا وذلك في ظل منظومة مالية تقليدية. أما في بعض الدول والتي تمتلك نظاما ماليا إسلاميا بحتا كالسودان، إيران وباكستان فإن المصارف الإسلامية تنشط بصفة مستقلة (العجلوني، 2014، صفحة 57)، كما أنها تقوم أساسا بالدور الذي تقوم به كل البنوك التقليدية وهو الوساطة المالية، مضافا إليه مجموعة من الخدمات التجارية التي تتميز بها، وهي بطبيعة الحال تتميز كذلك بدور الوساطة المالية عن البنوك التقليدية ولكن من حيث الوسائل والصيغ. (التدريب، 1990، صفحة 396)

هذا وأطلقت تسميات عديدة للبنوك القائمة على نظام المشاركة حتى يتم تمييزها عن البنوك التقليدية ومنها: بنوك بلا فوائد، بنوك لا ربوية، بنوك إسلامية، بيوت التمويل، دار المال، شركات الاستثمار، بنوك الاستثمار بالمشاركة، بنوك المضاربة. (غربي، 2013، صفحة 65). وعليه، يمكن القول وباختصار أن المصارف الإسلامية ما هي إلا مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وإعطاء.

من جانب آخر، لا يزال القطاع المصرفي الإسلامي هو القطاع المهيمن، حيث يمثل ما يقرب من 80% من قطاع التمويل الإسلامي العالمي. في حين تصل موجودات البنوك الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية إلى ما يقرب من 1.5 تريليون دولار أمريكي سنة 2015. كما نسجل أيضا هيمنة البنوك الإسلامية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تقدر بـ 40 %، في المقابل نجد نفس النسبة عند دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها دول آسيا بـ 14 % كما هو مبين في الشكل 1.

ومن هنا، يمكن القول بأن استقرار النظام المصرفي الإسلامي العالمي يعتمد بشكل حاسم على الأداء السلس للبنوك الإسلامية وقابليتها للبقاء والمنافسة في هذه الدول.

### الشكل 1: الأصول البنكية الإسلامية لسنة 2015



المصدر: خالد العبودي، 2017، ص 40.

### 2.2.2. شركات التأمين التكافلي:

يقوم التأمين الإسلامي على مبدأ التعاون والتبرع. وهو اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين أو صندوق التأمين) وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني) حيث يدفع مبلغ معين على سبيل التبرع لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر. (قنطقجي، 2014، صفحة 2)

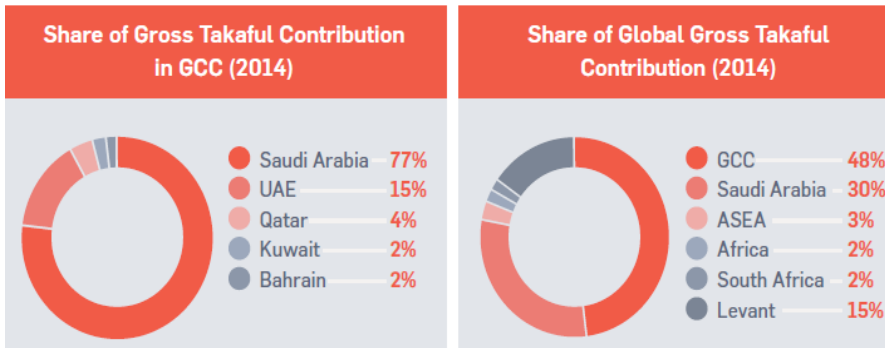
ومقتضى صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر أن كلا منهم ضامن للآخر. فالتكافل قيام مجموعة بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط. (ساعد، 2017، صفحة 126)

ونظرا لأن شركات التأمين التكافلي تقوم على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن ما يعينها على تحقيق هدفها، هو الاستعانة بذوي الاختصاص الشرعي لضمان تجسيد المبادئ الشرعية السامية في حقل التأمين التكافلي، حيث تقوم هيئة دائمة للفتوى والرقابة الشرعية بالرقابة على جميع الأعمال لضمان عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون قرارات هذه الهيئة ملزمة، تتكون الهيئة من عدد من

رجال الفقه الإسلامي والقانون يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية. (رزق، 2011، الصفحات 11-12)

وعلى صعيد التطبيق، لا تزال مناطق دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا تشكل الأسواق الرئيسية للتكافل (78% و 3% من حصة السوق العالمية على التوالي). ففي سنة 2014، سيطرت المملكة العربية السعودية على صناعة التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي (77%) وعالمياً (30%)، مدعومة بالدعم التنظيمي القوي والمبادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. أما في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا، تسهم ماليزيا (71%) وإندونيسيا (23%) بأكثر من 90% من حصة سوق التكافل اعتباراً من سنة 2014. هذا وتوجد عدة مناطق توفر إمكانات هائلة غير مستغلة لأسواق التكافل مثل إفريقيا (السودان وكينيا ونيجيريا وتونس) وأوروبا (لوكسمبورغ والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا)، وهي مواطن لأعلى تجمعات للمسلمين في المنطقة. (Aboodi, 2017, p. 41)

الشكل 2: توزيع التأمين التكافلي لسنة 2014



المصدر: خالد العبودي، 2017، ص 38.

### 3.2.2. سوق رأس المال الإسلامي:

#### أ. السوق النقدي الإسلامي:

" سوق النقد اصطلاح يشير إلى السوق الذي يتم التعامل فيه على الأوراق المالية قصيرة الأجل (بأجل استحقاق أقل من سنة)، وهي تمثل أدوات مديونية بالأساس " (رزق، 2013، صفحة 88). أي أنه سوق قائم على فكرة الدين، والأوراق المالية التي يتم التعامل بها محددة على أساس سعر الفائدة. وعليه،

فإن النظام المالي الإسلامي مطالب بإيجاد بدائل للأوراق المالية المتداولة في السوق النقدي التقليدي لا تتعامل بالربا، وبما يراعي عنصري الربحية والسيولة للمؤسسات.

في هذا السياق، تأتي الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل كبديل مقترح وفعال لتعويض الأوراق المالية التقليدية. وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

### ب. السوق المالي الإسلامي:

لقد تعددت تعريفات السوق المالي الإسلامي، ولعل من أبرزها تعريف حيدر يونس الموسوي: "المقصود بقيام سوق مالي إسلامي هو قيام سوق متفقة ومراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بنوعية المتعاملين في السوق والأدوات المالية المتداولة فيه وأساليب التعامل في إطاره" (الموسوي، 2011، صفحة 125). وكذا تعريف سعاد رزقي: "ذلك الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفوائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة الشرعية للسوق وذلك من أجل تجميع الأموال في إطار شرعي" (رزقي، 2013، صفحة 81).

فمن خلال التعريفين، يتضح لنا أن مبدأ قيام السوق المالي هو نفسه سواء في إطار تقليدي أو إسلامي تشاركي، أي أن السوق المالي الإسلامي بدوره يسعى إلى جمع مدخرات المودعين وتحويل هذا الفائض لسد العجز المسجل لدى المستثمرين، أي أن دور السوق المالي كأداة وسيطية وعصرية قد تم تفعيله وتأكيدُه ضمن ناظم مالي إسلامي بحت. لكن في المقابل، يبقى تعويض الفوائض المالية وسد العجز ليس سعر الفائدة وإنما أداة تشاركية مبتكرة تسمح بتقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وهي في الغالب الصكوك طويلة الأجل، والتي تعتبر أوراق مالية شرعية لا تتعامل بسعر الفائدة وتوفر في نفس الوقت خدمة التمويل.



## 3.2. المؤسسات المكتملة للنظام المالي

### 1.3.2. الوقف:

هذا ويعرف الوقف بأنه: " حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شروط الواقف " (مهدي، 2008، صفحة 7). فهو أسلوب مالي إنتاجي، بمعنى أن يستخدم الأموال المسخرة له في سبيل تحقيق منفعة والوصول إلى خلق قيمة مضافة تعود أرباحها وغللتها إلى أوجه الخير وإلى الجانب الاجتماعي.

هذا ويقسم الفقهاء الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى ثلاثة أقسام: وقف خيري، أهلي ومشارك. حيث تختلف هذه الأنواع بحسب طبيعة الوقف نفسه، ومدى فعاليته من جهة، بالإضافة إلى طريقة تقسيم الأرباح والجهات المستفيدة منها.

### 2.3.2. الزكاة:

ويعرفها احمد طه العجلوني بأنها: " الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وهي عبادة مالية يتقرب بها المسلم إلى الله بتطهير ماله وإعطاء حق الله فيه " (العجلوني، 2014، صفحة 75).

فمن الناحية الشرعية، الزكاة واجبة الدفع. بل ويتم اقتطاعها من طرف الحاكم أو ولي الأمر من الأغنياء وإعادة منحها إلى الفقراء، فهي أداة مالية مميزة تسمح بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد في نفس المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فهي أداة من أدوات السياسة المالية، خاصة ما تعلق بالإيرادات فتحصيلها يسمح بتنفيذ نفقات الدولة خاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي التنموي كبناء المدارس والمستشفيات وإنشاء المشاريع المصغرة. وتنفق حصيلة الزكاة بين طوائف المستحقين الثمانية بطريقتين هما: التملك بالنسبة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، والصرف في مصالح المستحقين الآخرين، أي في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل.

## 4.2. هيئات الرقابة الشرعية

يعتبر وجود هيئات شرعية لمراقبة التعاملات المالية والتجارية أمرا مهما في تركيبة النظام المالي الإسلامي، وهذا باتفاق جميع الاقتصاديين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

حيث يؤكد فؤاد عبد المنعم احمد على أنه يجب على الإمام التدخل في سياسة البنوك والمصارف لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بإبعادها عن أية معاملة ربوية، وأن ذلك يتم عن طريق إيجاد نوع من التنظيم المصرفي الملائم. بالإضافة إلى منع البنوك من التوسع في استثماراتها ومشاريعها الإنمائية لأن ذلك يعرض أموال المودعين للخطر. (المنعم، 2001، صفحة 94)

في هذا السياق، تعرف هيئة الرقابة الشرعية حسب عبد الباري مشعل بأنها: " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقهاء المعاملات، كما تقوم بتوجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة " (مشعل، 2015، صفحة 129)

ويتضح أن المعايير المهنية أسندت لهيئة الرقابة الشرعية (الخاصة) وظيفتي الفتوى والتدقيق الشرعي الخارجي، وهذا قد يؤدي إلى عدة مخاطر: كعدم استقلالية التدقيق الشرعي، وعدم ثبات المعايير الشرعية على مستوى المؤسسة أو على مستوى المنتج الواحد. (مشعل، 2015، صفحة 136)

### 3. الجانب التطبيقي: واقع وآفاق تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

#### 1.1.3. النظام المالي الجزائري

يتكون النظام المالي الجزائري، وعلى غرار العديد من الأنظمة المالية التقليدية، يتكون من ثلاث هيئات رئيسية: المؤسسات المالية والبنكية، البورصة والسوق المالية، ومؤسسات التأمين. حيث تضم المؤسسات المالية والبنكية كل من: البنك المركزي، وهو بنك الدولة ويقع على رأس الجهاز المصرفي، وكذا البنوك العمومية والخاصة، بالإضافة للمؤسسات المالية وفروعها الأجنبية. أما البورصة والسوق المالي، فيعتبران غير نشطين وفعالين وذلك نظرا لطبيعة النظام، والذي كما أسلفنا، أنه نظام يعتمد على اقتصاد المديونية. وأخيرا نجد شركات التأمين، والتي ترافق النشاط المالي والاقتصادي في الجزائر.

#### 1.1.3.1. الجهاز المصرفي الجزائري

يقع على رأس الجهاز المصرفي الجزائري ما يعرف بـ " بنك الجزائر "، ويضم كلا من الإدارة العامة،

مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية. بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات النقدية والمالية، سواء العمومية منها أو الخاصة، ومنها كذلك ما هي مؤسسات مختلطة ومنها ما هي على شكل فروع. هذا ويمارس البنك المركزي عدة مهام إلى جانب المهمة الرئيسية، ألا وهي إصدار النقود، حيث يقدم الاعتماد للبنوك الأجنبية من أجل ممارسة نشاطها داخل السوق المصرفية الجزائرية. إلى جانب ذلك، نجد مجلس النقد والقرض والذي يسهر على تأطير عمليات الائتمان، وكذا تنظيم عملية الإصدار النقدي، بالإضافة إلى الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية. تمارس البنوك التجارية مهمة جمع واستقبال الودائع من الجمهور وإعادة إقراضها، أما المؤسسات المالية، فإنها تمارس الصيرفة لكن دون استقبال الودائع، بل تعتمد على رأسمالها الخاص بصفة رئيسية.

### 2.1.3. قطاع التأمين في الجزائر

يتشكل قطاع التأمينات في الجزائر من وزارة المالية والتي تمنح الاعتماد للشركات الراغبة في النشاط في السوق الجزائرية. كما يعمل تحت وصايتها أيضا: المجلس الوطني للتأمينات، والذي يهتم بمراقبة السوق ودراسة التسعير. بالإضافة إلى الهيئة المركزية لإدارة المخاطر والتابعة بدورها لوزارة المالية، حيث تقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين. ونجد أيضا، لجنة الإشراف على التأمينات، والتي تتولى مراقبة مدى التزام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين. في حين يقوم صندوق ضمان المؤمن لهم بتحمل عجز شركات التأمين. دون أن ننسى طبعاً مختلف الشركات العمومية والخاصة النشطة في السوق والتي بلغها مجملها حوالي 16 شركة.

تسيطر الشركات العمومية للتأمين على ما يقارب 80% من حصة السوق، في حين يبقى القطاع الخاص ممثلاً فقط بـ 20%. فبالرغم من فتح وزارة المالية مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع التأمين، إلا أن نسبة التمثيل تبقى ضعيفة من ناحية الأداء. في حين، يحتل التأمين الجزائري المرتبة 68 عالمياً بحصة قدرها 0.016% من سوق التأمين العالمية، والمرتبة 7 إفريقياً بحصة قدرها 1.3% من سوق التأمين الإفريقية، و يمثل التأمين في إفريقيا 1.1% من السوق العالمية للتأمينات مع حجم سكاني يقدر بـ 900 مليون نسمة، باستثناء جنوب إفريقيا التي تمثل وحدها 82% من التأمين في القارة. (غربي، ماذا تعرف عن هذه

المصارف، 2016، صفحة 239)

### 3.1.3. بورصة الجزائر

يتمثل السوق المالي في الجزائر فيما يعرف بالبورصة فقط، حيث أنها تضم عدد قليل من المتعاملين الاقتصاديين والماليين. ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام المالي الجزائري، والذي كما أسلفنا، هو نظام مرتبط باقتصاديات المديونية وليس اقتصاديات الأسواق المالية.

هذا وعرفت قيمة الرسملة شبه استقرار من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010، لتشهد ارتفاعا محسوسا سنة 2011 وتصل إلى حوالي 15 مليار دج. في مقابل ذلك، يمثل معدل الرسملة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث وصلت في نفس السنة إلى 0.1 %، وهي نسبة تكاد تكون معدومة.

### 2.3. تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

#### 1.2.3. النظام رقم 18-02 الخاص بالمالية التشاركية

قام بنك الجزائر بإصدار نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات التقليدية. بحيث: "تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. وتخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أبريل 2013 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية" (الجزائر، 2018، صفحة 3).

أما فيما يخص حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، فقد ضبطها بنك الجزائر بأن تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "شباك المالية التشاركية" لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003

والمذكور أعلاه، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون، يجيز للمصرف أن يستثمر ودايعه في محفظة مشاريع وعمليات " شبك المالية التشاركية " التي يوافق المصرف على تمويلها (الجزائر، 2018، صفحة 4). في المقابل، فإن قيام المصرف باستثمار الودائع قد ينتج عنه إما حالة ربح أو خسارة، على أن يحصل المودعون على نسبة من الأرباح، مع تحمل الخسائر أيضا إن وجدت.

### 2.2.3. المجلس الإسلامي الأعلى

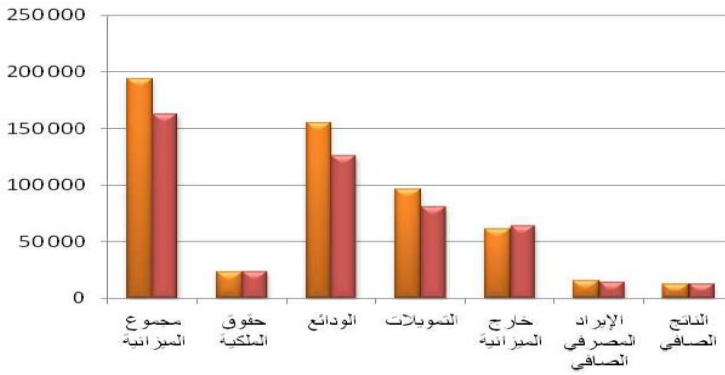
المجلس الإسلامي الأعلى هو: " هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، أنشئ بموجب المادة 171 من دستور 1996، وباعتباره مؤسسة وطنية مرجعية في كل المسائل المتصلة بالإسلام، فإنه يعمل على تشجيع وترقية كل مجهودات التفكير والاجتهاد من أجل إبراز الأسس الحقيقية للإسلام من تسامح وتفتح على التقدم والحداثة وجعله في مأمن من الحزازات والصراعات السياسية ". (الأعلى، 2017، صفحة 45) وطبقا لأحكام المادة 196 من الدستور، يتشكل المجلس من خمسة عشر عضوا (15) منهم الرئيس. أما بقية الأعضاء فهم من النخبة، وتضم: مفكرين، اقتصاديين، فقهاء وأساتذة جامعيين. إلى جانب ذلك، يتوفر المجلس على هيكل إداري خاص ومستقل، حيث يضم أمانة عامة تعنى بتسيير مختلف المديرات التابعة لها، بالإضافة إلى لجان متخصصة تتكفل بمهمة الإفتاء، التربية والإعلام.

### 3.2.3. المصارف الإسلامية

#### أ. بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص). أنشأ في 20 ماي 1991، برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية). مسير بموجب أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وهو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. (الجزائري، 2015، صفحة 36)

الشكل 3: بيان تطورات بنك البركة الجزائري بين سنتي 2014 و 2015 (بالمليون دج)



المصدر: بنك البركة الجزائري، 2016، ص 10.

### ب. بنك السلام الجزائري

يعتبر مصرف السلام بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. حيث أنه نتيجة للتعاون الجزائري الخليجي، أين تم اعتماده من قبل بنك الجزائر سنة 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. كما يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. (السلام، 2016، صفحة 16)

حسب الجدول أدناه، فإن بنك السلام قد حقق تطورا كبيرا في حجم الأصول سنة 2017، وذلك بوصوله إلى حوالي 85.000 مليون دج، مقارنة بـ 40 مليون دج سنة 2013، أي معدل نمو بأكثر من 100 %، في حين عرفت نسبة المصاريف إلى الإيرادات أعلى نسبة لها سنة 2016 محققة 57 %.

الجدول 1: مؤشرات النشاط لبنك السلام الجزائر خلال الفترة 2013-2017

الوحدة: مليون دج	2017	2016	2015	2014	2013
صافي الإيرادات التشغيلية	3.990	2.769	2.214	2.859	4.022
النتيجة الصافية	1.181	1.080	301	1.383	1.267

85.775	53.104	40.575	36.309	39.551	إجمالي الأصول
16.563	15.381	14.301	14.000	12.617	حقوق المساهمين
% 46	% 57	% 50	% 42	% 33	نسبة المصاريف إلى الإيرادات

المصدر: بنك السلام، 2018، ص 6.

#### 4.2.3. شركة التأمين التكافلي "سلامة"

تحصلت شركة سلامة للتأمينات على اعتمادها من وزارة المالية سنة 2006، هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين الموجودة في السوق الجزائرية التي تنفرد بعرض خدمات التأمين التكافلي. في المقابل نجحت الشركة في تحقيق نتائج إيجابية استحوذ حوالي 3% من سوق التأمينات في الجزائر. وفيما يلي، جدول يلخص أهم نشاطات الشركة خلال سنة 2009، حيث يلاحظ أن شركة سلامة حققت تطورا هاما في مجال الخدمات، وتمكنت في ظرف وجيز من الاستحواذ على حصة معتبرة من السوق. في حين تبقى شبكة التوزيع وكذا العملاء جد معتبرة.

#### الجدول 2: ملخص لأهم إنجازات شركة سلامة للتأمينات خلال سنة 2009

نوع النشاط	الإنجازات
رأس المال	رفع رأس المال من 550 مليون دج إلى 1 مليار دج كخطوة أولى قبل رفعه مجددا إلى 2 مليار دج خلال 2010.
محفظة العملاء	شبكة عملاء الشركة تتجاوز 317.000 زبونا من أفراد، وشركات ومؤسسات (صغيرة ومتوسطة)، ومجموعات صناعية.
شبكة التوزيع	شبكة تجارية تتوافر على 150 نقطة بيع لمنتجات الشركة بالإضافة لأربع مديريات جهوية.
الحصة السوقية	تمتلك شركة سلامة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3%، من حيث رقم الأعمال.
التصنيف	تعتبر شركة سلامة للتأمين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مظلة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين "إياك" المصنفة في مستوى جيد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's.

المصدر: عبد الحليم غربي، 2015، ص 245.

### 5.2.3. مؤسسات الزكاة والوقف

#### أ. صندوق الزكاة

تعرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر صندوق الزكاة بأنه " مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي: اللجنة القاعدية، اللجنة الولائية، اللجنة الوطنية. " (الأوقاف، 2015، صفحة 12). هذا وقامت الجزائر بإنشاء صندوق الزكاة لأول مرة سنة 2002، وأسندت مهام تسييره لوزارة الشؤون الدينية، وذلك على اعتبار أن الزكاة مؤسسة شرعية أكثر منها اقتصادية، كما أنه لا توجد منظومة مالية إسلامية في الجزائر للتكفل بمؤسسات الزكاة.

في سنة 2003، انطلق صندوق الزكاة في جمع نصيب من الأموال التي دار عليها الحول بمعدل تحدده وزارة الشؤون الدينية كل سنة، ويقصد بالحول السنة، أي كل الأموال التي مر عليها سنة كاملة وهي في حالة اكتناز، فتطبق عليها نسبة مئوية يتم أخذها من صاحب المال ووضعها في الصندوق ومن ثم إعادة توزيعها على المستحقين. في حين تسمح هذه الحصيلة بخلق مشاريع استثمارية لفائدة الطبقة الفقيرة والمتوسطة، على أن يصبح صاحب المشروع منتجا فيما بعد، بحيث يصبح مركزيا بدوره، أي يقدم زكاة أمواله، وهكذا يبرز الدور التنموي للزكاة، فبالإضافة إلى دورها المالي المتمثل في جمع الموارد المالية وإعادة توزيعها، فإنه يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب عمل، وكذا زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

#### الجدول 3: الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال والمشاريع المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2003-2009

السنة	الحصيلة الوطنية (دج)	عدد المشاريع المفتوحة
2003	118.158.269.35	/
2004	200.527.635.50	256
2005	367.187.942.79	466
2006	483.584.931.29	857
2007	478.922.597.02	1147
2008	427.179.898.29	800
2009	614.000.000.00	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2017، ص 13.



## ب. مشاريع الوقف

يعتبر الوقف في الجزائر من مهام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تسهر هذه الأخيرة على تعزيز مكانته كأداة هامة للقضاء على البطالة والفقير من جهة، وكذا تعزيز مبادئ التمويل الخيري والذي يقوم على الربحية المشتركة لجميع فئات المجتمع. وفي هذا السياق، يتم وبصفة دائمة تحيين الأملاك الوقفية في الجزائر وتدعيمها بالأطر القانونية اللازمة لذلك.

تعتبر تقنية الاستثمار من الأمور الضرورية لنشر مبادئ الوقف، حيث أن زيادة الاستثمار يشجع على وقف المزيد من الأراضي والعقارات وغيرها لخدمة المجتمع والاقتصاد. في هذا الإطار، عملت الوزارة الوصية على تعديل قانون الأوقاف رقم 91/10 بموجب القانون رقم 01/07 المؤرخ في 22 ماي 2001 وذلك لفتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة. (الأوقاف، 2015، صفحة 17)

وكتيجة لذلك، قامت نفس الوزارة بالإشراف على إطلاق برامج استثمارية ومشاريع في هذا السياق:

### الجدول 4: المشاريع الوقفية في الجزائر خلال الفترة 2003-2009

المشروع	الخصائص
مركز تجاري وثقافي بوهران	يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشمل المشروع على أربعين غرفة، مركز تجاري، مركز ثقافي إسلامي، موقف للسيارات وبلغت نسبة الإنجاز 90%.
42 محلا تجاريا بولاية تيارت	يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.
مشاريع استثمارية بسبيدي يحيى ولاية الجزائر	تتمثل في إنجاز مراكز تجارية وإدارية على أرض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز مقابل مبالغ مالية قدرها الخبر العقاري المعتمد المختص.
مشروع استثماري يحيى الكرام ولاية الجزائر	مسجد، 150 مسكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.
شركة طاكسي وقف	انطلق منذ 08 أشهر ب 30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته

#### 4. الخاتمة:

أفرزت مختلف الدراسات والأبحاث الحديثة إلى أن النظام المالي الإسلامي أصبح أمرا واقعا، بحيث يحاكي إلى حد كبير النظام المالي التقليدي من ناحية الوظائف، في حين يختلف معه في المبادئ وأساليب التمويل، بل وأنه ينافس ويستحوذ على حصص كبيرة من السوق المالية والمصرفية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. يتمتع هذا النظام الموافق للشريعة بمؤسسات مالية وقوانين تشريعية تسمح له بالانتشار والتوسع، ناهيك عن الطلب المسجل على منتجات التمويل الإسلامي.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبلور نظام مالي جديد لا يعتمد على سعر الفائدة في تعاملاته، بل يعتمد على نظام المشاركة في الأرباح والخسائر؛
- محاكاة النظام المالي الإسلامي لنظيره التقليدي من ناحية الأدوات وليس من ناحية المبادئ؛
- تشكل المصارف الإسلامية أهم ركن في النظام المالي الإسلامي، وتحقق هذه الأخيرة أرقاما ومؤشرات جيدة فيما يخص الأرباح والاستثمارات؛
- تطور السوق المالي الإسلامي بشقيه السوق النقدي وسوق البورصة، معتمدا في ذلك على الصكوك الإسلامية كمخرج وبديل للأوراق المالية التقليدية؛
- ظهور مؤسسات وهيئات مكملة للنظام المالي الإسلامي أهمها: مؤسسات الزكاة والوقف، والتي تعتمد على جمع الموارد المالية وإعادة توزيعها بهدف غير ربحي، وإنما اجتماعي؛
- يتميز النظام المالي الإسلامي بما يعرف بهيئات الرقابة الشرعية والتي تتكفل بمراقبة العمليات المالية والتجارية، ومدى تطابقها مع تعاليم الشريعة الإسلامية؛
- تتوفر الجزائر على كامل المؤهلات لتستقطب المالية الإسلامية، وما يعزز هذا الطرح هو النجاح المحقق من طرف المصارف الإسلامية العاملة فيه؛

- سعي السلطات النقدية والمالية إلى تبني قوانين وتشريعات خاصة بالمالية الإسلامية من أجل السماح بتطور وبلورة النظام المالي الإسلامي في الجزائر؛  
ومع كل هذه النتائج المحققة، فإنه لا بد من تحسين أداء النظام المالي الإسلامي، وعليه فإننا نقترح التوصيات التالية:

- تفعيل مبادئ الحوكمة في تسيير مختلف المؤسسات المالية الإسلامية؛
- استقلالية هيئات الرقابة الشرعية حتى لا تتأثر بالضغوط المفروضة عليها من الجهات الحكومية؛
- فتح محابر وورشات تكوين في المالية الإسلامية من أجل مواكبة الطلب المتزايد بما يتوافق مع طبيعة اقتصاديات الدول؛
- إصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية بالنسبة للدول التي تتبنى النظام المالي جزئيا أو بالموازاة مع وجود نظام مالي تقليدي، وذلك حتى تسمح بوجود الشفافية والمنافسة العادلة.

## 5. قائمة المراجع:

Khaled Al Aboodi. (2017). China: Forging the next phase of growth. Jeddah, Saudi Arabia: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD). (Thomson Reuters. (2017). تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي.

ابتسام ساعد. (2017). دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا. رسالة دكتوراه. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة.

أحمد طه العجلوني. (2014). مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، بريدة، ال. المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم، بريدة.

المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب. (1990). البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. وقائع ندوة رقم 34- المغرب (صفحة 396). المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية،.

بنك البركة الجزائري. (2015). التقرير السنوي. الجزائر.

بنك الجزائر. (2018). المادة 02 من نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، الجزائر.

بنك السلام. (2016). التقرير السنوي. الجزائر.

تقرير المجلس الإسلامي الأعلى. (2017). الهيكل التنظيمي. الجزائر.

حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الإسلامية : أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

سامر مظهر قنطقجي. (2014). تطور صناعة التأمين التكافلي و آفاقها المستقبلية. سوريا.

سعاد رزقي. (2013). التمويل الاقتصادي، مقارنة بين المالية الوضعية و البديلة، مذكرة ماجستير. الجزائر:

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران.

عبد الباري مشعل. (2015). الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية. مؤتمر الهيئات

الشرعية الرابع عشر، 22-23 مارس . هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عبد الحليم عمار غربي. (2013). ()، مصادر و استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية: على ضوء

تجربتها المصرفية و المحاسبية. سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و الترجمة.

عبد الحليم عمار غربي. (2016). ماذا تعرف عن هذه المصارف. سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية

للنشر و التوزيع و الترجمة.

عبد الرحمن يسري احمد. (1990). دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية. وقائع ندوة رقم

34 - البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي (صفحة 129). المعهد

الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

عوف محمد الكفراوي. (2006). النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة

الجامعية.

فؤاد عبد المنعم احمد. (2001). السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها المعاصرة .

- المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.  
كمال رزيق. (2011). التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي: بالرجوع إلى حالة الجزائر. ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية. الجزائر: جامعة سطيف.
- مادة 02 من نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، بنك الجزائر. (بلا تاريخ).
- محمود أحمد مهدي. (2008). نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية. جدة: معهد الإسلامي للبحوث و التدريب.
- محمود عبد الكريم احمد إرشيد. (2007). الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف. (2015). تقرير سنوي. الجزائر.